AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

دور القانون الدولي في الحد من الأزمات المالية دراسة تحليلية

The Role of International Law in Mitigating Financial Crises: An Analytical Study

أ.م.د.سيروان حامد أحمد

قسم القانون، كلية القانون والادارة، جامعة حلبجة.

Assist. Prof. Dr.Sirwan Hamd Ahmed

Department of Law, College of Law and Administration, University of Halabja

Sirwan.ahmed@uoh.edu.iq

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص تعد الأزمات المالية من أخطر التحديات التي تؤثر على استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً ودولياً، ويلعب القانون الدولي دوراً مهماً في وضع أُطر تنظيمية وقانونية للحد أو منع أو هذه الأزمات وتقليل آثارها، من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات المالية المعنية بهذا لشأن، هذا ويهدف البحث إلى تقييم فعالية هذه القواعد القانونية وأدواتها في الحد أو منع الأزمات المالية، مع التركيز على التحديات القانونية والسياسية التي تواجه تطبيقها، كما يقترح البحث حلولاً لتعزيز دور القانون الدولي في حماية النظام المالي العالمي من الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي المالي، الاستقرار المالي، تداعيات الأزمات المالية، الازمة المالية ، المؤسسات المالية الدولية.

Abstract:
Financial crises are among the most severe challenges affecting the stability of financial, economic, and social systems both domestically and internationally. International law plays a crucial role in establishing regulatory and legal frameworks aimed at preventing such crises and mitigating their effects by enhancing cooperation between states and international financial institutions such as the International Monetary Fund. This study aims to evaluate the effectiveness of these legal rules and instruments in preventing financial crises, with particular focus on the legal and political challenges hindering their implementation. Furthermore, the research proposes solutions to strengthen the role of international law in safeguarding the global financial system against future crises.

Keywords: International Financial Law – Financial Stability – Impacts of Financial Crises – Financial Crisis – International Financial Institution

مقدمة

أولا: التعريف بموضوع البحث: أن الأزمات المالية تعد من اصعب التحديات التي تواجه النظام المالي في الدول في العصر الحديث، بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، بشكل يمكن أن تؤدي إلى تداعيات واسعة النطاق تؤثر على الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي للدول وتتسبب في خلق آثار إقتصادية وإجتماعية خطيرة لها وفي بعض الأحيان تتجاوز هذه الآثار حدود الدول، بحيث يمكن أن تمتد آثارها الى نظام المالي العالمي.

ومن هنا يتجلى دور القانون الدولي في وضع الأسس القانونية والتنظيمية في الحد من للأزمات المالية، بغية تحقيق الاستقرار المالي من خلال تعزيز التعاون بين الدول وتحديد معايير مشتركة المرتبطة بحل أو إنحفاض آثار الأزمات المالية على المستوين الداخلى والدولي.

ثانياً: أهمية البحث: يعد البحث في دور القانون الدولي في الحد من الأزمات المالية في الدول من المواضيع البارزة في الدراسات القانونية، ويهدف إلى فهم تأثير هذه الأزمات على الاستقرار المالي والسياسي داخلياً ودولياً، إذ تشكل تحدياً خطيراً قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الفقر والهجرة، لذلك، فالتقصي في أسباب هذه الأزمات، وسبل الوقاية منها أو التخفيف من آثارها، أمر حيوي، كما يساهم ذلك في تطوير القوانين الداخلية والدولية بشكل يعزز نظاماً مالياً دولياً أكثر أماناً واستقراراً.

ثالثاً: مشكلة البحث: ان المشكلة الرئيسية لهذا البحث تتمثل في تقييم فعالية ودور القواعد القانون الدولي وأدواته في الحد أو منع الأزمات المالية في الدول، ومدى مساهمة في إنشاء نظام قانوني أكثر استقراراً من خلال وضع القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً وداخلياً كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابات قانونية حول الأسئلة التالية: ما هي الأدوات القانونية الدولية المتاحة حالياً للحد من الأزمات المالية؟ وكيف يتم تطبيقها؟ ما هي التحديات القانونية والسياسية في تطبيق هذه الأدوات؟ وكيف يمكن تعزيز دور القانون الدولي لتفادي الأزمات المستقبلية؟.

رابعاً: أهداف البحث: تهدف هذا البحث إلى تقييم مدى فعالية الحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي للحفاظ على النظام المالي العالمي في مواجهة الأزمات المالية والوقاية منها، مع التركيز على استكشاف دور المؤسسات المالية الدولية في منع انتقال الأزمات المالية بين الدول.

خامساً: منهجية البحث: يعتمد هذا البحث منهج الدراسة التحليلية، بهدف بيان دور القانون الدولي في الحد من الأزمات المالية، من خلال تحليل القواعد القانونية ذات الصلة، مع التركيز على دور المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الأمن، في صياغة وتنفيذ الآليات القانونية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي.

خامساً: خطة البحث: توزع الدراسة على مبحثين رئيسين حيث يتناول المبحث الأول دور المؤسسات الدولية في الحد من الأزمات المالية، عبر البحث في تداعيات الأزمات المالية، ودراسة دور هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي والنبك الدولي، بينما يتناول المبحث الثاني التحديات القانونية والسياسية المرتبطة بحد الأزمات ويقترح حلولاً قانونية عملية للحد من الأزمات المالية في الدول.

المبحث الاول

دور المؤسسات الدولية في الحد من الأزمات المالية

تشكل الأزمات المالية حالة من الاضطراب في الأسواق تؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية وتراجع الثقة بالنظام الاقتصادي والمالي، مما ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النمو الاقتصادي، في هذا السياق، تلعب المؤسسات الدولية دوراً حيوياً في الحد من هذه الأزمات عبر آليات متعددة، تشمل الإصلاحات الهيكلية المالية والإدارية، وإدارة الدين العام، وغيرها من الوسائل التي تعزز الاستقرار المالي العالمي... الخ، وبناء على ماتقدم سنبحث في هذا المبحث دور المؤسسات الدولية في الحد من الأزمات المالية من خلال مطلبين، على النحو التالي:

المطلب الاول

تعريف الازمات المالية وتداعيتها على الدول

إن الأزمات المالية حالة من عدم الاستقرار المالي التي تحدث عندما تتعرض الأسواق المالية لضغوط شديدة، مما يؤدي إلى انهيار قيمة الأصول وانخفاض الثقة في النظام المالي، وتتعدد أسباب وتداعيات الأزمات المالية وتختلف تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي .

الفرع الاول

تعريف الازمات المالية

لم تعد الأزمات المالية التي تواجهها الدول ظاهرة حديثة، بل تعود جذورها إلى عصور قديمة، إلا أن التطورات التي شهدها مجال إدارة الأموال، لا سيما في أنشطة البنوك وتعقيد العلاقات بين الأسواق العالمية، قد أدت إلى ظهور عوامل جديدة ساهمت في نشوء أزمات مالية أكثر تعقيداً، باتت تهدد استقرار النظام المالي على المستويين الدولي والداخلي[١].

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، وذلك بسبب اختلاف آثارها وأسبابها وأنواعها وحدتها وتأثيرها ومداها الزمني من دولة لأخرى، مما يزيد من صعوبة وضع تعريف شامل لها[٢]. ومع ذلك، يمكن تعريف الأزمة المالية، بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً وتنظيمياً عاجلاً، وتمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى في الدولة، مما قد يستوجب تطبيق أحكام قانونية استثنائية لمعالجة تداعياته[٣].

كما عرف البعض الأزمة المالية بأنها "تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول"، ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء وظائفه الأساسية، مما يؤدي إلى انهيار قيمة العملة وأسعار الأسهم.

---

[١] د. رمضان على الشرح، الازمة المالية العالمية –أسابها –آثارها – انعكاستها على الاقتصاد الكويتي، ورقة مقدمة للملتقى الدولى لآفاق الاستثمار "الدورة الثالثة" "معاً لمواجهة التحديات، ٢٠٠٩، ص ٢.

[٢] د.سعيد سلمان عواد و وسن يحي احمد، تأثير صياغة المعايير المحاسبة في الابلاغ عن نتائج الازمات المالية في البئة العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١١٨، ٢٠١٩، ص٢٣٠.

[٣] دفريد كورتل و د كمال رزيف، الازمة المالية : مفهومها، اسبابها وإنعكاساتهاعلى البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العدد٢٠ – أ، ص٦.

ينعكس ذلك سلباً على قطاع الإنتاج والعمالة، ويؤدي في النهاية إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين الأسواق المالية الدولية[١] . يتبين من التعاريف السابقة بأن الأزمة المالية في الدول تشير إلى وجود مشكلات في النظام المالي، تحدث هذه الأزمات عادة عندما تواجه دولة ما مشاكل كبيرة في نظامها المالي، مثل إنهيار البنوك، أو إرتفاع معدلات الديون، أو تقلبات حادة في أسعار الصرف، قد تؤدى بالنتيجة إلى إضطراب إقتصادي وتراجع النمو الإقتصادي، وزيادة البطالة، وتدهور مستويات المعيشة في الدولة.

الفرع الثاني

التداعيات القانونية للازمات المالية على الدول

ان الأزمات المالية من بين أكثر الأحداث تأثيراً على الدول، بحيث لاتقتصر تداعياتها على تدهور الوضع الاقتصادي فحسب، بل تشمل آثاراً إجتماعية وسياسية وقانونية عميقة، بما في ذلك الأمن وأستقرار الداخلي وتتفاقم المشاكل الإجتماعية، مثل البطالة والفقر والتهميش الإجتماعي والهجرة[٢]. كما ولها تداعيات عميقة ومتعددة تؤثر بشكل كبير على الأمن الدول، والاستقرار العالمي فحسب[٣].

تأكيداً على ما تقدم خلص تقييم أجراه خبراء مستقلون إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية وتدابير التقشف المرتبطة بها أدت خلال عام (٢٠١١) إلى ارتفاع معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي في أكثر من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي، وكان من بين العوامل المساهمة في انخفاض الأجور، وارتفاع معدلات البطالة، أو الوظائف بعقود مؤقتة وفوائد محدودة[٤]. كما تؤثر الأزمات المالية بشكل مباشر على قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وخدمات إجتماعية أساسية وإلخ ...، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات العامة[٥]. ومن جهة أخرى تتسبب الأزمات المالية في تدهور الإقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى إشاعة العنف الداخلي، وتعزز من احتمالات الصراع الداخلي، سواء أكان ذلك على مستوى التظاهرات الشعبية أو النزاعات المسلحة[٦]، وفي

---

[١] عبدالمنعم الحسني، العلوم السلوكية نحو منهج المداخل أم موحد الاتجاهان، منشورات بيت الحكمة، سلسلة المادة الحرةرقم ١٣، العراق، ١٩٩٧، ص١٩٩.

[٢] د. زينة صاحب كوزان و م. سلمان كامل سلمان الجبوري، تداعيات الازمة المالية في العراق(الاساباب والمعاجات)، مجلة الرافدين للحقوق، عدد خاص بالمؤتمر الدولي العلمي الاول بين كلية الحقوق جامعة الموصل وكلية القانون جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص ٢١٤.

[3] Thanh Cong Nguyen, Vítor Castro, Justine Wood, The impact of financial crises on social spending: Delving into the effects in developed and developing countries,p2. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4045209

[4] Inci Ötker-Robe Anca Maria Podpiera ,The Social Impact of Financial Crises Evidence from the Global Financial Crisis, Background Paper to the 2014 World Development Report ,2013 p17. https://documents1.worldbank.org/curated/en/498911468180867209/pdf/WPS6703.pdf

[٥] د. زينة صاحب كوزان و م. سلمان كامل سلمان الجبوري، مصدر سابق، ص٢٠١٤.

[٦] فمثلا ما بين الاعوام(٢٠٠٩-٢٠١٥) واجهت اليونان أزمة ديون سيادية خطيرة، مما أدى إلى فرض إجراءات تقشفية صارمة من قبل الحكومة، أثارت هذه الإجراءات احتجاجات كبيرة وأعمال شغب ، أثرت هذه الاضطرابات على الأمن الداخلي من خلال تصاعد العنف وتزايد التوترات الاجتماعية، وظهور حركات متطرفة، للتفصيل يراجع:

ظل هذه الظروف، تواجه الدول تحديات معقدة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، قد تجد نفسها مضطرة للتعامل مع التزايد في النشاطات الإجرامية، وإنتشار التطرف، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ذلك، قد تتعرض المؤسسات الأمنية لضغوط متزايدة نتيجة للتقليص في الميزانيات الحكومية، مما قد يضعف قدرتها على القيام بمهامها بكفاءة، ويزيد من احتمالية حدوث تغييرات سياسية غير مستقرة[١] .

وعلى الصعيد الدولي أيضا، قد تؤدي تلك الأزمات إلى زعزعة استقرار الأسواق العالمية، ويمكن أن يؤثر ذلك على التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية، مما يساهم في زيادة التوترات بين الدول في حالات معينة[٢]. فمثلاً في عام (٢٠٠٩)، شهد العالم زيادة ملحوظة في اندلاع الصراعات، والاحتجاجات، والمظاهرات العنيفة، مقارنةً بالسنوات السابقة، وانعكس هذا التدهور على ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة، والصراع العنيف، وزيادة في عدد جرائم القتل[٣]. وفي هذا الأطار حيث تؤكد منظمة الشرطة الأوروبية (يوروبول) في تقريرها لعام (٢٠٠٩) أن الأزمات الاقتصادية العالمية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تغيير البيئة التي تعمل فيها الجريمة المنظمة، مما يجعل الوضع الاقتصادي والمالي عاملاً ذا أهمية كبيرة في هذا السياق[٤]".

ومن جهة أخرى فان الازمات المالية لها أثر مباشر ايضاً على الهجرة غير الشرعية وقد تدفع الأشخاص للهجرة بحثاً عن فرص عمل أو ظروف حياة أفضل، مما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الدول المستقبلة للهجرة ويزيد من التوترات في المناطق التي تشهد تدفقاً كبيراً للمهاجرين[٥]. كما وتؤدي إلى نزوح السكان داخلياً أو هجرتهم إلى دول أخرى بحثاً عن فرص أفضل أو هرباً من الأوضاع المتدهورة[٦]. فضلاً عن دورها المتزايد في تقليص الاستثمارات

Charis E. Kubrin, Bradley J. Bartos, Richard McCleary, The debt crisis, austerity measures, and suicide in Greece, Article in Social Science Quarterly · February 2022,p121.

[١] ومن أبرز الأمثلة **الأزمة المالية في الأرجنتين (٢٠٠١-٢٠٠٢)** ، تعرضت الأرجنتين لأزمة مالية حيث انهار النظام المصرفي، وتراجعت قيمة العملة بشكل كبير، وتسببت هذه الأوضاع في إندلاع إحتجاجات واسعة النطاق، وأدت في نهاية المطاف إلى إستقالة عدة حكومات متعاقبة خلال فترة زمنية قصيرة. للتفصيل يراجع: هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية – دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦، ص٥١.

[2] Jones, Stephany; Ocampo, José Antonio (2009) : The financial crisis and its impact on developing countries, Working Paper, No. 53, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Brasilia.

[3] Inci Ötker-Robe Anca Maria Podpiera, Op. Cit,p21.

[4] Walter Kegö, Erik Leijonmarck and Alexandru Molcean, Organized Crime and the Financial Crisis Recent Trends in the Baltic Sea Region, Institute for Security and Development Policy, p11. https://www.isdp.eu/publication/organized-crime-financial-crisis-recent-trends-baltic-sea-region/ آخر زيارة تاريخ ٢٠٢٥/٣/١٣

[٥] د. حاج سودي محمد و د. بطيمي حسين، انعكاس الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في الدول المغرب العربي " الجزائر أنموذجاً" ، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، المجلد (٢٣) العدد (٢)، ٢٠٢١، ص١٣٤.

[٦] وفقاً للإحصائيات التي أصدرتها دائرة الهجرة الوطنية التابعة للحكومة الأرجنتينية، غادر الأرجنتين حوالي ٢٥٠ ألف شخص بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، مقارنةً بنحو ٤١ ألف شخص فقط بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة في الهجرة إلى حد كبير إلى الأزمة المالية التي شهدتها الأرجنتين، للتفصيل يراجع:

الأجنبية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويزيد من الضغوط على النظام المالي في أداء مهامها الرئيسية[١]. تظهر تداعيات الأزمة المالية في العراق انعكاساً واضحاً في تراجع النفقات الاستثمارية، حيث انخفضت نسبتها من ٢٠,٤% عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢,٤% و١٤,٣% في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من إجمالي النفقات العامة[٢].

تأسيسا على ما تقدم يتبين لنا بأن الأزمات المالية يمكن أن تؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار الداخلي للدولة، حيث تساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يتطلب من الحكومات وضع استراتيجيات شاملة للتعامل مع تداعياتها والتخفيف من آثارها على الاستقرار الداخلي. ومن الناحية الأخرى فأن الوقاية من تداعيات الأزمات المالية على الأمن الداخلي تتطلب نهجاً شاملاً يتضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يجب أن تعمل الحكومات على بناء ثقة المواطنين من خلال شفافية السياسات الاقتصادية، والاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين، ومحاربة الفساد. كما ويتطلب الأمر تقوية مؤسسات إنفاذ القانون وكذلك الاستفادة من الدعم الدولي والاقليمي من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاستفادة من برامج الدعم والتمويل. وكذلك يستوجب على المجتمع الدولي التدخل لمساعدة الدول المتضررة، سواء من خلال تقديم مساعدات مالية أو من خلال مبادرات دبلوماسية تهدف إلى منع تدهور الأوضاع وتحقيق الاستقرار.

المطلب الثاني

دور المنظمات الدولية في الحد من الازمات المالية

في هذا المطلب، سوف نسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه المنظمات الدولية في التصدي للتحدي العالمي المتمثل بالأزمات المالية، وذلك من خلال مجموعة أدوار رئيسية تشمل توفير المساعدة المالية في حالات الأزمات، أو من خلال مراقبة الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية وتقديم تقارير وتحليلات حول المخاطر المحتملة أو غيرها من الأدوار المختلفة وعلى النحو التالي:

الفرع الاول

صندوق النقد الدولي(IMF) ودوره في تقديم القروض والمساعدات المالية للدول

Khalid Koser, The Impact of Financial Crises on International Migration: Lessons Learned, International Organization for Migration (IOM) , 2009, p13

[1] Johan F.M. Swinnen and Kristine Van Herck ,THE IMPACT OF THE GLOBAL ECONOMIC AND FINANCIAL CRISIS ON FOOD SECURITY AND THE AGRICULTURAL SECTOR OF EASTERN EUROPE AND CENTRAL ASIA, LICOS Centre for Institutions and Economic Performance, Catholic University of Leuven (KUL), Report prepared for UN/IFI Dialogue Meeting on the Social Impacts of the Global Economic and Financial Crisis in Eastern Europe and Central Asia, Almaty, Kazakhstan, December 2009,p4.

[٢] د. فالح نغيمش مطر الزبيدي ، د. نسرين مصطفى شرفاني، لأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي: الآثار القانونية والاقتصادية والبدائل الممكنة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد١٤، العدد٥٨، ٢٠١٧، ص٨.

صندوق النقد الدولي(IMF) هو منظمة دولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تقديم الدعم المالي والنصائح الاقتصادية للدول الأعضاء، أنشئ في عام (١٩٤٤) خلال مؤتمر بريتون وودز، ويضم الآن حوالي(١٩٠) دولة عضواً فيها، ويعتبر صندوق الملجأ الاول للتعاون والتشاور الاقتصادي الدولي وتقديم حلول لمواجهة للازمات المالية للدول وذلك من خلال تقديم المساعدات مالية وإصلاحات داخلية بغرض تحديد آثار الازمات على الدول[١]. وسنحاول أن نناقش على هذا الدور من خلال عدة نقاط على الشكل التالي:

أولاً: آليات صندوق النقد الدولي للحد من الأزمات المالية في الدول: صندوق النقد الدولي يلعب دوراً محورياً في حل الأزمات المالية على مستوى الدول عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات مالية سليمة،[٢]. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول التي تعاني من أزمات مالية حادة، وهذه القروض تهدف إلى مساعدة الدول على إستعادة الإستقرار الاقتصادي والمالي، ومساعدتها في حل مشكلاتها ودعم سياساتها التصحيحية والاصلاح الهيكلي، بحيث هناك أمثلة على دول استفادت من برامج صندوق النقد الدولي ونجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو بعد تنفيذ شروطه[٣].

فمثلا في عام (٢٠٢٠)، واجهت إثيوبيا تحديات إقتصادية كبيرة نتيجة لجائحةCOVID-19، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي، استجاب صندوق النقد الدولي بتقديم قرض طارئ بقيمة ٤١١ مليون دولار في إطار "أداة التمويل السريع.(RFI) " كما تكرر هذا الوضع في عام (٢٠٢٠)خلال أزمة جائحة COVID-19، وفي تونس ولبنان وبدأت في التفاوض مع المنظمة للحصول على تمويل طارئ[٤]. تأسيساً على هذه الأمثلة يتضح لنا أن صندوق النقد الدولي يلعب دوراً حيوياً في تقديم التمويل الطارئ للدول التي تواجه أزمات مالية بهدف تحقيق إستقرار إقتصادي قصير الأمد.

علاوة على ذلك يقدم الصندوق أيضا إستشارات إقتصادية والمالية للحكومات حول كيفية إدارة اقتصاداتها بفعالية أكبر، هذا يشمل توصيات حول السياسات النقدية والمالية، وإصلاحات الهيكلية، وتحسين إدارة الدين العام في حالة الأزمة المالية، فمثلا بعد عام (٢٠١٠)، تدخل صندوق النقد الدولي في اليونان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي

[١] د. سلكة أسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٠٥، ٢٠١٤، ص١٦٦.

[٢] هبال نجاة، المصدر السابق، ص١٩.

[٣] مها رياض عمر، تقويم أداء الصندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية، المؤتمر العالمي الدولي: الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان ، ٢٠١٠، ص٣.

[4] Alessandra Cancedda, Ecorys Jaromir Hurnik, OG Research Corrado Minardi, Ecorys Jonathan Wolsey, Ecorys Amin Abdella, Ecorys, Mitigating the socio-economic impacts of COVID-19 in Ethiopia, with a focus on vulnerable groups, 2020 p13., https://www.unicef.org/ethiopia/media/3531/file/Policy%20brief%20.pdf .

قدم لليونان خطة إنقاذ كبيرة مصحوبة بإجراءات تقشفية شديدة تهدف إلى تقليص العجز المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد اليوناني وساعدت هذه التدخلات في تجنب الانهيار المالي[١].

ومن جانب أخر ويقدم صندوق تقارير دورية حول أوضاع الدول من ناحية المالية، هذا يساعد في تحديد المخاطر المحتملة ويتيح للدول اتخاذ إجراءات وقائية، اضافة الى ذلك يقوم صندوق النقد الدولي بشكل دوري بمراجعة الإطار والنقاط المحورية لمراقبته، بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨)عن نقاط ضعف في المراقبة، وتم إدخال تغييرات مختلفة على نظام المراقبة[٢].هذا بالأضافة إلى تقديم الدعم الفني والتدريب للمؤسسات الحكومية والبنوك المركزية في دول الاعضاء لتعزيز قدرتها على إدارة الأزمات الماليه بشكل أفضل،[٣].

يتبين من خلال ماسبق، بأن الصندوق يهدف في تدخلاته إلى طمأنة المستثمرين الدوليين والأسواق المالية من خلال الدعم الدول لاستعادة استقرارها الاقتصادي، مما يعزز الثقة ويقلل من حالة الذعر المالي[٤]، فمثلا في عام (٢٠١٨)، طلبت الأرجنتين دعماً من صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمة مالية وديون متزايدة، فقدم الصندوق للأرجنتين قرضاً كبيراً بقيمة ٥٧ مليار دولار، وهو واحد من أكبر القروض في تاريخ الصندوق، من خلال هذا الدعم، كان الهدف هو طمأنة الأسواق والمستثمرين بأن الأرجنتين ملتزمة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية ضرورية [٥] .

ثانياً: شروط صندوق النقد الدولي ودورها في الحد من الازمات المالية: شروط صندوق النقد الدولي تتضمن عادة إصلاحات المالية وإقتصادية وسياسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة المقترضة، ولكن تقديم هذه المساعدات مرتبط بمجموعة من الشروط والتي تتمثل بتعهدات البلد العضو باتخاذ إجراءات معينة على مستوى السياسات، وهو ما يعرف بشرطية السياسات،[٦].

فمثلا واجهت الهند في أوائل التسعينيات، أزمة ميزان مدفوعات حادة، مما دفعها إلى طلب دعم من صندوق النقد الدولي، فقام الصندوق بتقديم مساعدات مالية له مرتبطة ببرنامج إصلاحات اقتصادية شاملة مثل تحرير الاقتصاد،

[1] Laura Nordström & Teivo Teivainen (2023) Inclusion of IMF in Eurozone Crisis Management: Legitimacy Through External Expertise and Internal Depoliticisation, Global Society, 37:4, 485-505, DOI: 10.1080/13600826.2023.2183110, p486.

[2] The role of the International Monetary Fund in preventing and managing crises, Deutsche Bundesbank Monthly Report September 2022,p113.

[٣] هبال نجاة، المصدر السابق، ص١٧.

[٤] مركز صندوق النقد الدولي، بحث متاح على الموقع الالكتورنى الاتية https://www.imf.org/external/np/exr/center/students/hs/think/ara/lessona.pdf تاريخ اخر ١٤م٢/٢٠٢٥.

[5] The Ex-Post Evaluation of Exceptional Access Under the 2018 Stand-By Arrangement prepared by a staff team of the IMF for the Executive Board's consideration on December 22, 2021. The staff report was completed on December 8, 2021,p1.

[٦] الإقراض من صندوق النقد الدولي، متاح على موقع الالكتورنى الاتية: file:///C:/Users/CLICK/Downloads/howlenda%20(1).pdf تأريخأخر زيارة ٢٠٢٥/٢/١١.

تخفيض الرسوم الجمركية، إزالة القيود التجارية، وتلك الإصلاحات ساهمت في تحويل الهند إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم[١].

ومن خلال تبني سياسية تشريعية محددة يشترط الصندوق غالباً على الدول تخفيض نفقاتها العامة، خصوصاً في مجالات مثل الدعم الحكومي للوقود والمواد الغذائية، أو تقليص الرواتب الحكومية والهدف من ذلك هو تقليل العجز المالي[٢]. فمثلاعندما طلبت مصر(٢٠١٦– ٢٠١٩) دعماً مالياً من صندوق، شملت الشروط تقليص الدعم الحكومي على المواد الأساسية مثل الوقود والطاقة، وكذلك تقليل الرواتب والمعاشات في القطاع العام هذا وقد تكررت الشروط في تقديم القروض لدولة إسلندا (٢٠٠٨) ودولة تونس (٢٠١٣ –٢٠١٦)[٣].

ومن جانب أخر يطلب الصندوق من الدول عادة توسيع قاعدة الضرائب وإصلاح النظام الضريبي، كما في حالة الجزائر، عندما اتفقت مع صندوق النقد الدولي للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، كان شرط المنظمة في تقديم القروض مرتبطاً بتحسين نظام جمع الضرائب ورفع معدلاتها، يمثل هذا النهج آلية قانونية وإجرائية تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحسين الأداء الاقتصادي للدول المقترض[٤].

كما يركز صندوق النقد الدولي عند تقديم مساعداته للدول على ضرورة قيامها بأصلاحات هيكلية والمتمثلة بتحسين إدارة القطاع العام، لرفع كفاءة الإنفاق والرقابة المالية، وخصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية، بهدف تعزيز الأداء وتقليل الأعباء على الخزينة العامة بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة القطاع المالي، عبر تصفية المؤسسات المالية غير الفعالة وتطبيق إشراف مالي وتنظيمي صارم[٥].

ومن جهة الأخرى، يتطلب من الدول تحسين مستوى الشفافية في المالية العامة ومحاربة الفساد، حيث أصدر صندوق النقد الدولي ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ومعه دليل الشفافية المالية العامة في عام (١٩٩٧) بهدف توفير المعلومات بشأن أنشطة الحكومة في الماضي والمستقبل ومن أجل تعزيز التسيرر الاقتصادي والمالي في مواجهة الازمات المالية[٦]. تأكيدا على ذلك بين الصندوق في عام (١٩٩٧) رغبته في مكافحة الفساد المالي من خلال إعلانه عن إيقاف مساعدته المالية للدول التي يثبت أن الفساد المالي فيها يعيق تجاوز مشاكلها

[١]وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندى أنموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٥، ص١١٦.

[٢]طارق سامي حنا خوري، صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة(٢٠٠٩–٢٠١٧) الاردن حالة دراسة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، جامعة شرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٨،ص١١٦.

[٣]د. إبراهيم محمود القعود وأ. محمد الكامل شلغوم، دور المؤسسات المالية الدولية " بريتون وودز" في تدويل السيادة ، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة الزراوية ، ليبيا، العدد ١٦، ٢٠٢٠، ص٦.

[٤]د. بوجحيش خالدية، محاظرات في مقياس: المنظمات الدولي المالية والتجارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة أبن خلدون–تيارت، كليهة العلوم الاقتصادية والتجاريهة وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ص ص ٥٥–٥٦

[٥]طارق سامي حنا خوري، مصدر سابق، ص٦٧.

[٦]أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجدانها في التشريع الجرائيري، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد١٣، العدد٣، ٢٠٢١، ص٢١٩.

الاقتصادية، لأن تلك المساعدات المالية تضيع وتتحول إلى مجالات غير تلك المحددة لها بسبب الانحراف والفساد المالية[١].

فمثلا نتيجة للظروف المالية الصعبة، لجأت الحكومة العراقية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وقمت ورقة سياسات وخطاب نوايا كخطوة أولى للدخول في برنامج التمويل الائتماني، لم تكن هذه المرة الأولى، فقد استعان العراق بالصندوق سابقاً في عام (٢٠٠٥)لتسوية ديونه في إطار نادي باريس، ومرة أخرى في عام (٢٠١٦) لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط، أجرت الحكومة العراقية آنذاك، عبر وزارات المالية والتخطيط والبنك المركزي، سلسلة من المشاورات الفنية مع الصندوق للحصول على دعم مالي عاجل، وافق الصندوق على قرض بقيمة ٥,٤ مليار دولار، بدفعة أولى قدرها ١,٩ مليار، على أن يُسدّد خلال ثلاث سنوات بفائدة ١,٥.%

لكن ربط القرض بشروط إصلاحية، من أبرزها[٢]:

- خفض الإنفاق العام بمقدار ١٣ تريليون دينار.
- تسوية مستحقات شركات النفط الأجنبية.
- إخضاع رواتب كبار المسؤولين لضريبة الدخل.
- إعادة هيكلة الشركات العامة.
- تحسين أداء الأجهزة المالية والرقابية.
- إشراك هيئة النزاهة في المتابعة.
- إصلاح الإدارة المالية وتعزيز رقابة البنك المركزي.
- الكشف عن مستحقات المقاولين والرعاية الاجتماعية.
- وقف التعيينات، باستثناء قطاعات الصحة والتعليم والأمن.
- عدم المساس بالبطاقة التموينية، ورواتب شبكة الحماية الاجتماعية، والإعانات المقدمة للنازحين.

لقد ساهم قرض صندوق النقد الدولي للعراق في التخفيف من العجز المالي وتوفير السيولة اللازمة، مع فرض حزمة من الإصلاحات المالية والهيكلية التي عززت مبادئ العدالة الاجتماعية، ودعمت الاستثمار، وعملت على مكافحة الفساد، مع ضمان الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. غير أنه، في حال غياب رؤية واضحة لإدارة هذا القرض، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم المديونية وتزايد التبعية الخارجية، بالإضافة إلى تحميل الفئات ذات الدخل المحدود الأعباء الضريبية الناتجة عن تسديد القرض، مما قد يفاقم من مستويات الفقر والبطالة نتيجة تقليص الإنفاق العام. كما أن الاعتماد المفرط على عائدات النفط وضعف التنوع الاقتصادي قد ينعكس سلبًا على سعر صرف

[١] د. بورزام رمزي، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، بحث منشور على مجلة الجرائرية لقانون الاعمال، المجلد ٠٣، العدد٠٢، ٢٠٢٢، ص٩٩

[٢] د. فالح نغيمش مطر الزبيدي ، د. نسرين مصطفى شرفاني، لأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي: الآثار القانونية والاقتصادية والبدائل الممكنة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد١٤، العدد٥٨، ص١٥.

العملة الوطنية وأداء الصناعات المحلية، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إصلاحية مستدامة لضمان الاستخدام الأمثل للقرض وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي[١].

نستنتج مما سبق بأن الصندوق يلعب دوراً محورياً في الحد من الأزمات المالية من خلال وضع شروط وسياسات اقتصادية صارمة، تركز على الرقابة المستمرة والدعم المالي والاستشاري للدول الأعضاء ويعمل الصندوق على تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وبناء القدرات الاقتصادية، من خلال فرض معايير دقيقة للإقراض تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي وترشيد الإنفاق الحكومي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي العالمي وتجنب انتشار الأزمات الاقتصادية بين الدول.

الفرع الثاني

البنك الدولي ودورها في الحد من الازمات المالية

يعد البنك الدولي من أبرز المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والمالية، وقد تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز، ويتكون البنك الدولي من مؤسستين رئيسيتين:

١-**البنك الدولي للإنشاء والتعمير: (IBRD)** يركز على تقديم القروض والمساعدات للدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الوضع المالي المستقر، لمساعدتها في تنفيذ مشاريع كبيرة تعزز النمو والتنمية.

٢-**الوكالة الدولية للتنمية :(IDA)** تقدم منحًا وقروضًا ميسرة للدول ذات الدخل المنخفض جدًا التي تعاني من الفقر الشديد، لدعم مشاريع التنمية التي تهدف إلى تحسين حياة السكان ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وسنتناول هذا الدور الذي يقوم به البنك المذكور من خلال عدة نقاط على النحو التالي:

أولا: دور البنك الدولي في الحد من الأزمات المالية: يعد البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تُعنى بتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية، حيث يمنح القروض والمساعدات للدول النامية والناشئة بهدف مساعدتها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية اللازمة، كما ويقدم دعماً طارئاً للدول المتضررة من الأزمات من خلال برامج إصلاحية تهدف إلى إستعادة الاستقرار المالي والاقتصادي[٣].

---

[١] إيهاب علي النواب. "تداعيات القرض المالي الجديد على الأوضاع في العراق المتاح على الموقع الكترونى الاتية : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6635 تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٤/١٨.

[٢] سعيدة دريد و محمد لحسن علاوي، دور مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية الدولية : أزمة كوفيد١٩ -نموذجا، مجلة الباحث، المجلد ٢٣(١) ديسمبر ٢٠٢٠، ص٩٨.

[3] Lessons from World Bank Group Responses to Past Financial Crises, The World Bank Washington,DC.2008,p7. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/ieg_fin_crisis_note.pdf

اضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي لها دور في تعزيز التعاون الدولي من خلال العمل مع منظمات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي، بهدف تعزيز التعاون الدولي والاستجابة المشتركة للأزمات المالية العالمية، هذه الأنشطة تساعد في تقليل إحتمالية حدوث الأزمات المالية وتخفيف تأثيراتها عندما تحدث،[١].

كما ويقدم البنك توجيهات تقنية وإرشادات للسياسات الاقتصادية للتعامل مع نقاط الضعف التي أدت إلى الأزمة، وساعدت هذه التوجيهات في استعادة الثقة في اقتصادات الدول المتضررة ومنع تفاقم الأزمة، وكذلك يعمل مع الحكومات لتعزيز نظم الرقابة والتنظيم المالي، مما يساهم في منع الانهيارات المالية من خلال تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة[٢].

وأقرّ البنك الدولي عام (٢٠٢٤) الأليات والأدوات المصممة خصيصاً لتعزيز قدرة الدول النامية على الاستجابة الفاعلة للأزمات، ورفع مستوى جاهزيتها لمواجهة الصدمات المستقبلية، وتهدف هذه الأدوات إلى تعزيز وتوسيع نطاق "الدليل الإرشادي للبنك الدولي بشأن معالجة الأزمات والتأهب لها والاستجابة الفعالة"[٣] والمتمثلة من:

- سرعة الحصول على الأموال للاستجابة لحالات الطوارئ.
- توسيع نطاق الحصول على التمويل وتدعيم القدرات المالية للبلدان واستعدادها لمواجهة الأزمات في المستقبل.
- توسيع نطاق التأمين ضد الكوارث لزيادة الحماية ضد الكوارث التي تقع على نطاق واسع.

فمثلا في عام (١٩٩٧)، بدأت أزمة مالية في تايلاند وانتشرت بسرعة إلى دول أخرى مثل إندونيسيا، كوريا الجنوبية، كانت هذه الأزمة نتيجة لتراكم الديون الخارجية، المضاربات في الأسواق المالية، وضعف السياسات الاقتصادية، فقدم البنك الدولي قروضاً كبيرة لدعم البلدان المتضررة، مما ساعد في تخفيف تأثير الأزمة على اقتصاداتهما في غضون سنوات قليلة[٤].

---

[١] إيمان حمالوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق االستقرار االقتصادي دراسة حالة الجزائر(١٩٩٠– ٢٠١٢)، رسالة ماجستر مقدمة الى مجلس كلية العموم االقتصادية والتجارية وعموم التسيير– قسم العموم االقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤، ص١١.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢.

١ [٣] البنك الدولي، توسع نطاق أدوات التصدي للأزمات: تمكين البلدان من مواجهة الأزمات المتشابكة، متاح على موقع البنك الدولي الاتية : https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2024/02/01/world-bank-group-expands-its-crisis-toolkit-to-empower-countries-amid-intertwined-crises تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٥

[٤] د. جاسم المناعي، الازمة الاقتصادية الآسوية– محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لاسواق المالية العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢. د. قحطان عبد سعيد، الازمة المالية الاسيوية١٩٩٧.. الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية،العدد٢١، ٢٠٠٩، ص٣٤.

كما ينصب تركيز دور البنك الدولي حالياً على مساعدة الدول في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات المالية[١] من خلال : تعزيز الشفافية والعمل على مكافحة الفساد، ودمج البُعد الاجتماعي، وساعدت سياسات البنك في دعم دول مثل رواندا وكينيا وأوغندا على تحسين صادراتها وتطوير قطاعات إنتاجية محددة، كما عمل البنك على تطوير البنية التحتية بالتعاون مع القطاع الخاص في مجالات حيوية مثل الكهرباء والتعليم والصحة .

ثانيا: شروط البنك الدولي لمساعدة الدول في حالة الازمات المالية: يتيح البنك الدولي عدة أنواع من القروض، منها قروض المشروعات التي تُمنح لتمويل مشاريع تنموية محددة، وقروض البرامج التي تقدم عادة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية الحادة لدعم الدول بسرعة، وقروض التكييف الهيكلي التي توفر تمويلاً سريعاً للدول التي تسعى إلى تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها[٢]، وتختلف شروط القروض التي يقدمها البنك الدولي بحسب نوع القرض، وأهدافه، وظروف الدولة المستفيدة. ومع ذلك، فإن هناك مجموعة من الشروط الأساسية التي تدرج عادةً ضمن الاتفاقيات المتعلقة بهذه القروض.

وعليه قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الأعضاء، فإنه يسعى للحصول على صورة شاملة للوضع الاقتصادي وآفاق التنمية في الدولة طالبة القرض وكذلك تناقش كل من البنك الدولي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها[٣]. كما يشترط البنك أيضا، في تقديم المساعدات المالية للدول أن تقوم بإعداد تقارير خاصة بالإصلاحات الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، بما في ذلك استراتيجيات للنمو وتعزيز البنية التحتية [٤]. علاوة على ذلك وفي بعض الحالات شترط البنك عادةً استقراراً سياسياً نسبياً في الدولة التي تسعى للحصول على قروض، خاصةً إذا كانت الدولة تواجه أزمة مالية، الاستقرار السياسي يعتبر عاملاً حاسماً لضمان أن الأموال المقدمة سيتم استخدامها بشكل فعال ولضمان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

من جهة أخرى، يشترط البنك الدولي على الدول التي تمر بأزمات مالية تقديم تقارير دورية حول وضعها المالي والاقتصادي، ويهدف ذلك إلى الضمان أن المساعدات المالية أو القروض المقدمة من البنك تُستخدم بشكل صحيح لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات المطلوبة،[٥].

وفضلا عن ذلك يشترط البنك في الكثير من الأحيان على الدول التي تمر بأزمات مالية الالتزام بإصلاحات فنية وإدارية، وهذه الإصلاحات تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد، زيادة الشفافية، وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، فمثلا

---

2 [1] What Is the Role of the IMF and the World Bank? https://open.lib.umn.edu/internationalbusiness/chapter/6-2-what-is-the-role-of-the-imf-and-the-world-bank/ تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٣/٢١

[٢] سعيدة دريد و محمد لحسن علاوي، المصدر السابق، ١٠١.

[٣] إيمان حمالوي، المصدر السابق، ص٢٨.

[٤] إيمان حمالوي، المصدر السابق، ص٢٩.

[٥] إيمان حمالوي، المصدر السابق، ص٢٨

في عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) في أعقاب جائحة COVID-19 ، طلبت تونس مساعدة مالية من البنك الدولي لدعم اقتصادها المتعثر، وكان على تونس الالتزام بشروط محددة من قبل البنك الدولي مقابل الحصول على الدعم المالي إصلاحات في القطاع العام – إصلاحات مالية- إصلاحات في نظام الدعم ، ومكافحة الفساد، ساعدت هذه الإصلاحات في استقرار الاقتصاد للدولة بشكل نسبي، وفتحت المجال للحصول على المزيد من التمويلات والدعم الدولي[١].

من خلال ماسبق يتبين لنا بأن البنك الدولي يلعب دوراً حيوياً في مساعدة الدول على التعامل مع الأزمات المالية بهدف دعم إعادة إعمار الدول المتضررة وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعزيز القدرات المؤسسية في الدول المتضررة. بالإضافة إلى التمويل، يقدم البنك الدولي خبراته الفنية والمشورة في مجالات مثل إدارة الديون، إصلاح النظام المالي، وتحسين بيئة الأعمال. كما يعمل بشكل وثيق مع الحكومات لضمان تنفيذ السياسات المطلوبة مما يساعد الدول على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الثاني

التحديات والحلول الدولية في الحد من الازمات المالية في الدول

تواجه الدول تحديات متعددة ومعقدة في سعيها لتحقيق الاستقرار المالي ومنع أو الحد من الأزمات المالية ، وتختلف هذه التحديات من دولة إلى أخرى، نظراً لتباين البُنى التحتية للأنظمة المالية فيها، ومدى استقرار نظامها السياسي، كما أن الحلول المقترحة تختلف تبعاً لأسباب الأزمة وظروف كل دولة، وبناءً على ذلك، سنتناول في هذا المبحث التحديات والحلول المتعلقة بالحد من الأزمات المالية في الدول، وذلك من خلال مطلبين، حيث سنتناول في المطلب الأول التحديات التي تواجه الدول في الحد من الأزمات المالية ونتطرق في المطلب الثاني أبرز الحلول المقترحة للحد من الأزمات المالية في الدول، وذلك على النحو التالي:

لمطلب الاول

التحديات الدولية للحد من الأزمات المالية في الدول

تواجه الدول مجموعة من التحديات الأساسية في سعيها للتصدي للأزمات المالية، وسنستعرض هذه التحديات من خلال الفرعين على النحو التالي:

الفرع الاول

محدودية تأثير القانون الدولي على السياسات المالية الداخلية للدول

إن القانون الدولي يعد أداة هامة في تنظيم العلاقات بين الدول وتعزيز الاستقرار العالمي، لكنه يواجه تحديات كبيرة، بحيث لا يخضع الإطار القانوني الدولي لتوجيهات إلزامية في مجال الحد من الأزمات المالية أو منعها، من المنظمات الدولية الحكومية(إلا إذا كانت هذه الأزمة تُشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين)، فإن المعايير والالتزامات

[١] د. إبراهيم محمود القعود وأ. محمد الكامل شلغوم، المصدر السابق، ص١٠.

المتبناة من قبل المجتمع الدولي غالباً ما تكون غير ملزمة[١]. ما يمنح كل دولة حق القبول أو الرفض وفقاً لمصالحها السيادية وفي ظل غياب سلطة قسرية ملزِمة يمكن للدول الامتناع عن الامتثال دون مساءلة، مما يعكس الفجوة بين المبادئ القانونية الدولية والواقع السياسي للحد من الازمات المالية ويُعقّد جهود تعزيز التعاون الدولي والصالح المشترك[٢].

ومن جانب أخر فإن الأزمات المالية عادة ما تكون نتاجاً لعوامل معقدة تشمل السياسات الداخلية للدولة والأسواق المالية الدولية، وسلوك المؤسسات المالية الكبرى غير الحكومية وهي عوامل تتجاوز قدرة القانون الدولي على التحكم بها بشكل كامل، فضلا عن صعوبة في التنبؤ بالأزمات المالية أو التدخل الفعال لمنعها، أي تتخذ الأزمات المالية أشكالاً متعددة، وغالباً ما ترتبط بتغيرات كبيرة في أسعار الأصول واضطرابات في الوساطة المالية وإمدادات التمويل، ومشاكل الميزانيات العمومية وتشمل أيضاً دعم الحكومة مثل دعم السيولة وإعادة تمويل رأس المال، تكون هذه الأزمات متعددة الأبعاد، مما يجعل وصفها بمؤشر واحد أمراً صعباً[٣].

علاوة على ذلك، يفتقر القانون الدولي إلى آليات تنفيذية قوية تضمن الامتثال الفوري والتام من قبل الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وعلى الرغم من وجود مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإن تأثيرها غالباً ما يكون محدوداً بسبب القيود السياسية والتفاوت في مصالح الدول، ويمكن ان نبين هذه التأثيرات من خلال حصة تصويت الدول في صندوق النقد الدولي تعتمد على حصة كل دولة من المساهمات المالية (الأسهم) في الصندوق، النظام العام يتبع مبدأ أن الدول التي تساهم أكثر في رأس المال لديها وزن أكبر في اتخاذ القرار[٤]. فمثلاً الولايات المتحدة تمتلك أكبر حصة تصويت في صندوق النقد الدولي[٥]، حيث تمثل حوالي ١٦,٥% من إجمالي الأصوات، وهذا يؤثر بالنتيجة فاعلية قرارات الصندوق لحد من منع الازمات المالية[٦].

---

[١] *Yussuf A. Aleem, Soft Law: The Optimal Legal Framework for Global Financial Regulation,* Emory Corporate Governance and Accountability Review, volume9 ,lssue1. 2022, p1.

[٢] Andrew Guzman, THE CONSENT PROBLEM IN INTERNATIONAL LAW, UC Berkeley Berkeley Program in Law and Economics, Working Paper Series,2011,p21. https://escholarship.org/uc/item/04x8x174 .

[٣] Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, Financial Crises: Explanations, Types, and Implications. IMF Working Paper Research Department,2013, p5. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Financial-Crises-Explanations-Types-and-Implications-40283

[٤] المادة (٣–القسم ١٣) من اتفاق تأسيس صندوق النقد الدولي .

[٥] د. على شتيوي. *دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تركيز الحكم الرشيد في البلدان النامية*)أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٥٦.

[٦] المادة (١٣– قسم ١) من نفس الاتفاق

ومن جانب أخر تعد سيادة الدول[١]، من أبرز المعوقات التي تحد من قدرة المجتمع الدولي على التدخل لحل الأزمات المالية في الدول، بحيث تتمتع الدول بالحرية في إتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها المالية، مثل تحديد الضرائب، إدارة الدين العام، وتنظيم الأسواق المالية[٢].

من جهة أخرى لم تتجه الدول، في سياق سعيها لمواجهة الأزمات المالية وآثارها العابرة للحدود، إلى إبرام اتفاقيات دولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، بل أبدت تحفظاً واضحاً إزاء هذا المسار، كما وأنها لم تبدِ قبولاً – صريحاً أو ضمنياً – بتفويض أي سلطة رسمية قانونية إلى منظمة فوق وطنية، وذلك حرصاً على الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلال قراراتها الاقتصادية، مما يعكس تفضيلاً لمنهج التعاون غير الملزم على حساب إنشاء إطار قانوني دولي ملزِم في هذا المجال[٣]. وعليه تميل الدول إلى مقاومة أي تدخل خارجي في شؤونها المالية، خاصةً إذا اعتبرته تهديداً لسيادتها الوطنية. وقد يؤدي ذلك إلى رفض التعاون مع مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو الامتناع عن الالتزام بالمعاهدات التي تُقيّد حرية القرار المالي[٤].

نتيجة لذلك، فقد يرى البعض بأن السيادة الوطنية تخضع للتفاوض عندما تسعى الدول للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، حيث تخضع لشروط تهدف لضمان الاستقرار الاقتصادي ذلك لانه تتطلب هذه الشروط عادةً إجراء تغييرات في السياسات النقدية والمالية، مثل إعادة هيكلة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم، مما يثير مخاوف بشأن التأثير على العدالة الاجتماعية وبذلك، تصبح السيادة مفهوماً قابلاً للتفاوض في ظل التحديات المالية والعولمة[٥].

تبين مما تقدم أن فعالية قواعد القانون الدولي في الحد من الأزمات المالية أو منع وقوعها لا تزال محدودة، ويعود ذلك إلى الطبيعة المعقدة والمتشابكة للنظام المالي العالمي، الذي يتأثر بتداخل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية خارجة عن نطاق التنظيم القانوني التقليدي. وبناءً عليه، فإن التحديات التي تعترض القانون الدولي في هذا السياق تقتضي تعزيز أطر التعاون الدولي، وتطوير آليات قانونية ومالية أكثر فاعلية واستباقية، بما يسهم في التنبؤ المبكر بالأزمات والتقليل من آثارها على الاستقرار المالي العالمي.

---

[١] سيادة الدول هي أحد المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية. الدول تتمتع بالحرية الكاملة في تحديد سياساتها المالية والاقتصادية وفقًا لاحتياجاتها وأولوياتها الوطنية، دون تدخل مباشر من الأطراف الخارجي، للتفصيل يراجع إبراهيم محمد صالح نعمو، تدويل مضاهر السيادة – ودوره في حفظ السلم والامن الدولي، ط١، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل، ٢٠٠٩، ص١٠٩.

[٢] محي محمد مسعد، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٩،ص٢٠.

[3] Giulio Napolitano, The two ways of global governance after the financial crisis: Multilateralism versus cooperation among governments, xford University Press and New York University School of Law,2011,p321. https://academic.oup.com/icon/article/9/2/310/649585

[4] Harry M Makler, Walter L Ness Jr, Challenges national sovereignty in emerging markets, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 42, Issue 5, 2002,p829.

[٥] Harry M Makler, Walter L Ness Jr, p845

وعلى جانب الأخر قد تُواجه المنظمات الدولية أحيانا صعوبة في فرض إصلاحات هيكلية ضرورية عندما تتعارض مع السياسات الوطنية للدول. وفي بعض الحالات، قد تؤدي هذه السياسات المتعارضة إلى تفاقم الأزمات المالية، مما يعقد جهود المجتمع الدولي في تقديم الدعم المناسب، ويضعف فرص التعاون الدولي ومن ثم تبقى مسألة سيادة الدول إحدى العقبات الأساسية أمام فاعلية التدخل الدولي في معالجة الأزمات المالية. ومن جانب آخر، يعتمد القانون الدولي أساساً على المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، إلا أن غياب آليات تنفيذية فعالة يجعل تطبيق هذه القوانين مرهوناً بإرادة الدول نفسها وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام قدرة المجتمع الدولي على التأثير في السياسات الداخلية، لا سيما خلال فترات الأزمات المالية.

الفرع الثاني

ضعف التنسيق والرقابة بين الهيئات الوطنية والدولية نتيجة قصور في البنية التنظيمية

تعد القوانين المالية التنظيمية في مجال البنية التحتية المالية والمصرفية، ركيزة أساسية لضمان استقرار النظام المالي في الدولة، إذ توفر إطاراً قانونياً ينظم الأنشطة المالية والمصرفية، ويحدد صلاحيات الجهات الرقابية، ويكفل تطبيق معايير الشفافية والمساءلة، مما يسهم في تعزيز الكفاءة ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك، لا تزال العديد من الدول، ولا سيما النامية منها أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال اقتصادي، تعاني من قصور واضح في الإطار القانوني المنظم للقطاع المالي، الأمر الذي يعرض أنظمتها لمخاطر كبيرة ويُقيد قدرتها على الاستجابة الفاعلة للأزمات المالية[١].

ويعد ضعف الإطار القانوني المنظم للقطاع المالي، من الأسباب الجوهرية التي تسهم في تفاقم الأزمات المالية، سواء من حيث عدم فاعليته في الوقاية المسبقة منها ، أو من جهة عجزه عن توفير الآليات القانونية الكفيلة بالاستجابة السريعة والفعالة عند وقوعها، الأمر الذي يضعف من قدرة الدولة على التصدي للصدمات الاقتصادية ومعالجتها[٢].

ويتمثل أول مظاهر هذا الضعف في الجمود التشريعي[٣]، إذ إن العديد من القوانين المالية النافذة في الدول النامية لا تزال تُطبق ضمن أطر تشريعية تقليدية، ولم يجر تحديثها لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، كالعولمة، وتحرير

[١] صندوق النقد العربي " تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠٢١، ص١٣، متاح على الموقع الالكترونى الاتية: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-163360186232301.pdf تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٥/٢٢.

[٢] طاهر منذر رؤوف، مدى التكامل بين الادوار والمهام الرقابية في مكافحة الفساد، هيأة النزاهة دائرة البحوث والدراسات، ٢٠١٩، ص ١٨، بحث متاح على الموقع الاكترونى الاتية:https://nazaha.iq/pdf_up/5374/takamol.pdf تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٥/١٢.

[٣] للتفصيل حود جمود التشريعي يراجع أ. د. خالد عليوي العرداوي، القانون بين جمود النص وقابلية التجديد، مجلة الراصد القانونية ، مركز دراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد٢، ٢٠١٨،ص٢.

الأسواق، وسرعة انتقال رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى غياب الأطر القانونية الملائمة للتعامل مع هذه التحديات المستجدة.

ومن جهة أخرى، يُعد ضعف الرقابة على تنفيذ القوانين المالية من العوامل الرئيسة التي تُفضي إلى تفشي الفساد، وتضارب المصالح، وإهدار الموارد العامة، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الحكومات في تقديم الخدمات العامة، ويُسهم بصورة مباشرة في تعميق الأزمات المالية والإدارية[١].

وعليه، فإننا نرى أن إصلاح البنية التشريعية المالية وتحديثها، إلى جانب تعزيز فعالية الرقابة على تنفيذها، يعد أمراً ضرورياً لضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة المنظومة المالية في مواجهة الأزمات، وبعبارة أخرى فأن معالجة أوجه القصور في الإطارين القانوني والرقابي تُشكل مرتكزاً أساسياً لتحقيق الإدارة الرشيدة للمال العام، والارتقاء بكفاءة الأداء الحكومي في التصدي للأزمات المالية

اضافة إلى ذلك ، أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تنظيم الأسواق المالية بشكل منسق على المستوى العالمي، وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بضرورة التعاون الدولي، إلا أن هذا التعاون غالباً ما يكون محدوداً في الممارسة العملية، مما يؤدي إلى تفاوتات في تطبيق القواعد وتحديات في مواجهة الأزمات بشكل جماعي

اضافة إلى ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة، إلى تصاعد الوعي بضرورة تنظيم الأسواق المالية بشكل منسق على الصعيد الدولي، وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية وضرورة التعاون الدولي، إلا أن هذا التعاون غالباً ما يبقى محدوداً على أرض الواقع وفي الممارسة العملية، ما يفضي إلى تفاوتات في تطبيق القواعد وتحديات في التصدي الجماعي للأزمات[٢].

كما أشار أرمور وآخرون باختصار إلى أن "لا تقف التداعيات الناجمة عن الأزمات المالية عند حدود السيادة الوطنية، إذ تتسم هذه الأزمات بطابعها العابر للحدود، بحيث تتجاوز آثارها الإقليم الداخلي للدولة المتأثرة، وتمتد إلى النظام المالي الدولي ككل. ومن ثم، فإن التعامل مع هذه الأزمات يقتضي وجود إطار قانوني دولي فعال، يقوم على مبادئ التعاون، والتضامن، والمسؤولية المشتركة بين الدول. وبالتالي، فإن التنسيق والتعاون الدوليان من المتطلبات الأساسية لضمان تبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية المعنية، وتحقيق التوافق والانسجام بين القواعد التنظيمية في مختلف الأنظمة القانونية [٣].

لذلك، فإن غياب آلية تنسيق فعالة يفضي إلى تأخر استجابة المجتمع الدولي للأزمات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم آثارها ويقوض الثقة في فاعلية القانون الدولي في معالجتها، وعليه، يعد التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية

[١] د. علي مشهدي، خلف ابراهيم شالش الشمري، أثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (٧٣)، العدد (٤)، شباط سنة ٢٠٢٥، ص٢١٥.

[2]Michael Abendschein, Harry Gölz, nternational cooperation on financial market regulation, International Economics and Economic Policy (2021),p787. https://link.springer.com/article/10.1007/s10368-021-00502-9

[3] Yussuf A. Aleem,libid,p7.

والأنظمة القانونية الوطنية ضرورة حتمية لتعزيز قدرة القانون الدولي على الوقاية من الأزمات المالية والتصدي لها. ويتطلب ذلك وضع إطار قانوني مشترك يُكرّس التعاون المستمر بين الدول والمؤسسات المعنية، بما يضمن استجابة جماعية فعّالة ومتكاملة.

المطلب الثاني

الحلول القانونية للحد من الازمات المالية في الدول

تتمثل الحلول القانونية للحد من الأزمات المالية في الدول في إطار عمل متكامل يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، من خلال سنّ وتطبيق قوانين وتشريعات فعّالة، إلى جانب إجراءات وتدابير تدعم الشفافية في الأنظمة الاقتصادية. كما يُعد التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية والهيئات الوطنية عاملاً أساسياً في بناء نظام مالي قوي ومستدام، قادر على الاستجابة للأزمات المالية والحد من آثارها على الاقتصاد الوطني ونتناول تلك الحلول على النحو التالي.

الفرع الاول

تطوير الأطر القانونية للحد من الأزمات المالية على الصعيدين الدولي والداخلي

إن تطوير الأطر القانونية للحد من الأزمات المالية أو منعها على المستويين الدولي والداخلي، يعد خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي. يعد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على إستقرار المالي سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، فالأزمات المالية تتطلب وجود أدوات وآليات قانونية فعالة وصارمة لضمان الاستجابة السريعة والناجعة للحد من تأثيراتها السلبية، ويمثل هذا التطوير القانوني مفتاحاً رئيسياً لتحقيق الاستقرار المالي، وضرورة أساسية لتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية، إلى جانب دعم أهداف التنمية المستدامة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في النظام المالي.[١].

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الدول التي اتخذت إجراءات لإعادة هيكلة أوضاعها المالية قبل وقوع الأزمات، كانت في موقع أفضل لمواجهتها، فقد ساهمت هذه الإجراءات في الحد من الآثار السلبية للأزمة، ومكنت تلك الدول من التكيف بشكل أكثر فاعلية مع الضغوط الاقتصادية الناتجة عنها، مما أدى إلى تحقيق قدر من الاستقرار النسبي في أنظمتها المالية خلال تلك الفترة[٢].

استناداً إلى ما سبق، يعد تطوير القوانين والتنظيمات المالية التي تضمن رقابة فعالة على المؤسسات المالية من أبرز الحلول القانونية لمواجهة الأزمات المالية، إذ يشكل هذا الجانب عنصراً جوهرياً في الوقاية من المخاطر التي قد تهدد النظام المالي. وتهدف هذه القوانين إلى فرض رقابة صارمة على أداء المؤسسات المالية، بما يساهم في تعزيز

[1] Carole Pretorius Nico Pretorius, Public Financial Management Reform Literature Review, A Review of PFM Reform Literature. London: DFID,(2008),p1. https://cdn.sida.se/publications/files/sida61322en-public-financial-management-reform-literature-review.pdf

[2] HOLGER VAN EDEN, POKAR KHEMANI, AND RICHARD P. EMER Y JR., p85.

الشفافية والحد من التجاوزات المالية. ومن الأمثلة على ذلك، تأسيس "دائرة الاستقرار المالي" في البنك المركزي الأردني عام (٢٠١٣)، ضمن إطار الإصلاحات القانونية للقطاع المالي، بهدف تعزيز الرقابة على المخاطر النظامية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي. وقد ساهم هذا الإجراء في دعم كفاءة النظام المالي الوطني، وتعزيز قدرته على مواجهة الازمات المالية[١].

ومن هذا المنطلق نرى بأنه لا ينبغي تقييم الهيئات المالية فقط بناءً على أدائها خلال الأزمات، بل أيضاً على دورها في استعادة الاستقرار وضمان عودة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي. لكون هذه الهيئات تلعب دورًا حيويًا في تنفيذ الإصلاحات والسياسات اللازمة لإعادة التوازن المالي وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل، مما يقوي الاقتصاد ويزيد من مرونته أمام الأزمات المستقبلية.

وتأسيسا على ذلك فمنذ الأزمات المالية العالمية، تم اعتماد تدابير السياسة الاحترازية الكلية من قبل المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بهدف الوقاية من هذه المخاطر واحتوائها قبل وقوعها[٢].

وتتمثل النقاط الرئيسية حول كيف تساهم هذه القوانين في الوقاية من الأزمات المالية من :

أولا : إعداد ميزانية متوازنة: ان اعداد ميزانية متوازنة هو خطوة أساسية لتحقيق الإستقرار المالي في الدولة، يتطلب هذا التخطيط بعناية وإدارة كل من الإيرادات والنفقات لتحقيق التوازن بينهما والعمل على تقليل العجز، وكذلك إجراء تقييمات دقيقة للإيرادات والنفقات لتجنب المفاجآت المالية والتخطيط بشكل أفضل، وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية المفاجئة وضمان استجابة فعالة ومرنة[٣].

ثانياً: تنويع مصادر الارادات في الدولة: وفقًا للقواعد المالية المتقدمة، فإن اعتماد الدولة على إطار تشريعي ينظم تنويع الإيرادات يعزز الاستقرار المالي ويقلل من المخاطر الناجمة عن التقلبات الاقتصادية، ويتجلى ذلك في سن قوانين تدعم الاستثمار في قطاعات مختلفة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، مما يسهم في تقليل الاعتماد على مصدر دخل وحيد، فضلاعن توفير الحماية القانونية اللازمة لتأمين تدفقات الإيرادات من مصادر متعددة، وهذا الإطار القانوني المتكامل يسهم في خلق اقتصاد مرن وقادر على مواجهة الأزمات المالية[٤].

---

[١] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠١٨، صندوقالنقد العربي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154979171117612.pdf ص١٩.

[2] Yussuf A. Aleem, Op. Cit.p 5.

[٣] سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، العراق، ٢٠١٤، ص ٢٥ وبعدها.

[٤] أ.م.د. خالد روكان عواد، وآخرون، دور الاصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق٢٠٠٤-٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر لسنة ٢٠٢٣ القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة: سبل الإصلاح الاقتصادي في العراق، ص ص ١٩٤-١٩٥.

ثالثاً: فعالية الأنظمة القانونية في للحد من الأزمات المالية على المستويين المحلي والدولي: تطلب تعزيز الاستقرار المالي العالمي تبنّي سياسات قانونية وتنظيمية تُشجّع على تبادل المعلومات والبيانات بين الدول بشأن أوضاعها المالية والمخاطر النظامية المحتملة، إلى جانب اعتماد معايير تنظيمية دولية موحدة لمواجهة الأزمات المالية، وضمان امتثال الدول لآليات تنفيذها. كما يعد تعزيز الدور القانوني والتنفيذي للمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من المتطلبات الأساسية، لا سيما في مجال تقديم الدعم الفني والمالي، وتوجيه الدول نحو تطوير أدوات تقييم المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بصون الاستقرار الاقتصادي العالمي[١]، وفي هذا الإطار، التزم أعضاء مجموعة العشرين، بموجب بيانات رسمية صادرة عن قممهم، بتكثيف التعاون القانوني والتنظيمي لإصلاح القطاع المالي، وذلك من خلال تنسيق السياسات الوطنية ضمن إطار جماعي مشترك، يهدف إلى تحقيق استجابة متكاملة وفعالة لمواجهة التحديات المالية، وقد انصبت الجهود في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على وضع أطر قانونية لمعالجة المخاطر النظامية المترتبة على استخدام الوسائل المالية المستحدثة وتعقيد هياكل المؤسسات المالية الكبرى. بينما ركزت الدول الآسيوية على تطوير الكفاءة المالية ضمن منظومة تنظيمية تلبي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها التنموية، أما على صعيد الدول الإفريقية، فقد اتجهت الجهود نحو توسيع النطاق التنظيمي للقطاع المالي، عبر سياسات تهدف إلى شمولية الخدمات المالية وتعزيز الإطار القانوني الذي يضمن تيسير وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تلك الخدمات، بما يسهم في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة[٢].

وفي إطار الإصلاحات القانونية التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تم تطبيق معايير بازل III بشكل كامل اعتباراً من عام (٢٠١٩)، مع تحديد أربعة بنوك محلية ذات أهمية نظامية في عام (٢٠١٧). تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار المالي في الدولة من خلال تعزيز تشديد الرقابة على المؤسسات المالية، وضمان قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة. وتسهم هذه الإجراءات في الوقاية من الأزمات المالية عبر توفير إطار قانوني معايير الاستقرار والمرونة التي يجب أن تتمتع بها البنوك في مواجهة التحديات المالية [٣].

ومن جانب آخر بدأ البنك المركزي العراقي إصدار تقرير الاستقرار المالي منذ (٢٠١٠)، بهدف متابعة وتحليل المخاطر في القطاع المالي، وتم تأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي لمواكبة التطورات في هذا المجال، وفي (٢٠١٧)، أصدر البنك المركزي تعليمات لضمان بيئة تشريعية ملائمة لقطاع مالي سليم، تشمل الضوابط الخاصة

[١] تقرير صندوق النقد الدولي في مشاوراته مع العراق حول المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤، المتاح على الموقع الالكترونى الاتية: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-171680826797299.pdf تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٥/١٢.

[2] Giulio Napolitano,Op.Cit,p325

[٣] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠١٨، صندوقالنقد العربي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154979171117612.pdf ص٢١.تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٣/١٤

بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضوابط تطبيق مقررات بازل III بشأن السيولة[١]. وتعد هذه الإجراءات ذات صلة بالحد من الأزمات المالية، إذ تسهم في تعزيز الشفافية والانضباط المالي، والوقاية من المخاطر النظامية التي قد تهدد استقرار النظام المالي برمته.

يتضح مما سبق، أن تطوير الأطر القانونية على المستويين الدولي والوطني، يمثل ضرورة حتمية للوقاية من الأزمات المالية، وذلك من خلال سن تشريعات مرنة تعزز من الرقابة المالية، وتفعيل آليات الإنذار المبكر، وتمكين التدخل السريع في مواجهة الأزمات الاقتصادية، كما يستلزم الأمر مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، وتعزيز التعاون القانوني عبر الحدود، بما يضمن استجابة منسقة وفعّالة للمخاطر المالية، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضمن إطار قانوني متكامل.

الفرع الثاني

التعاون الدولي وتعزيز قدرات الرقابة للحد من الأزمات المالية في الدول

يعد التعاون المالي الدولي التزاماً قانونياً ناشئاً عن مبدأ التعاون بين الدول، ويهدف إلى منع النزاعات الناتجة عن التدابير المالية الأحادية، وتحقيق قدر من التوازن والعدالة في توزيع الموارد المالية بين الدول ذات الفوائض وتلك التي تعاني من عجز مالي، ويستلزم هذا التعاون تفعيل الأطر الاتفاقية الثنائية ومتعددة الأطراف، وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية لضمان استقرار النظام المالي العالمي[٢]. وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية هذا التعاون، فتم تأسيس منظمات دولية وإقليمية لتأطيره وتنظيمه ضمن أطر قانونية ملزمة، وتستند هذه الحاجة إلى معطيات واقعية تتسم باضطراب النظام المالي الدولي، وتكرار الأزمات، لا سيما تلك الناجمة عن المضاربات المالية أو نقص السيولة الدولية، وقد أكدت التوصيات الدولية، وبالأخص تلك الصادرة عن قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس عام (٢٠١٢) ولجنة السياسات في صندوق النقد الدولي، على ضرورة تنسيق الجهود بين المؤسسات المالية الدولية والترتيبات الإقليمية. هذا التنسيق يرسخ نهجاً قانونياً تكاملياً يعزز الاستقرار المالي ويحقق تنمية مستدامة تقوم على التضامن والتعاون عبر الحدود[٣]. وحمل البيان الختامي لقمة بيتسبرغ، دول مجموعة العشرين مسؤولية إدارة اقتصاداتها بشكل سليم وضمان استقرار الاقتصاد العالمي، لتعزيز التعاون، وتبادل للخبرات وتقييمات مستمرة، حيث يلعب صندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في تحليل مدى توافق سياسات الدول الأعضاء مع أهداف الاستدامة العالمية

[١] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠١٨، صندوقالنقد العربي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154979171117612.pdf ص٢١.

[٢] د موالدي سليم، التعاون المالي والنقدي الإقليمي كآلية لمنع الأزمات وتجنب تكرارها، مجلة اقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة– الجزائر، العدد ١٢ – المجلد ٠١، ٢٠١٥، ص٢١٠.

[٣] محمد الفنيش ، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين، رقم ١٧، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص ٧٧.

وتقديم تقارير دورية لمجموعة العشرين لهذه الاهداف[١]. ومن مهم ان نشير الى أن التعاون الدولي يلعب دوراً مهماً في الحد من الأزمات المالية، إلا أن اعتماد الدول النامية على المؤسسات المالية الدولية، دون إشراك فعال للمؤسسات الوطنية أو في ظل تهميش دورها، يثير إشكالات قانونية واقتصادية معقدة، فقد أثبتت التجارب، كما في أزمتي (١٩٨٢) و (١٩٩٧)، أن غياب التنسيق المحلي يؤدي إلى فرض سياسات تصحيحية خارجية لا تراعي الخصوصيات الإقليمية، مما يضعف قدرة الدولة على إدارة أزماتها بكفاءة، قد تقيّد الحكومات الوطنية بشروط تعاقدية أو التزامات تنظيمية قد لا تنسجم مع أولوياتها التنموية[٢].

أدت الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨) إلى تعزيز التعاون الدولي في المجال المالي، حيث برزت مجموعة العشرين (G20) كهيئة دولية محورية في إدارة الشؤون المالية العالمية بشكل فعّال ومنهجي. وقد أثبتت المجموعة قدرتها على اتخاذ قرارات مدروسة تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتفادي الأزمات الاقتصادية. وفي هذا السياق، عُقدت قمم مهمة للمجموعة في واشنطن، ولندن، وبيتسبرغ خلال عامي (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩)، تلتها قمم أخرى في تورنتو وسول عام (٢٠١٠)، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخزانة. وأسفر هذا التعاون عن تعزيز نظم الرقابة المالية، وزيادة مستوى الشفافية، وإصلاح هيكلي للمؤسسات المالية الدولية. وقد أكدت هذه الجهود على الأهمية القانونية والمؤسسية للتنسيق الدولي كأداة وقائية لضمان استقرار النظام المالي العالمي[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة المالية تُعد من الركائز الأساسية في تعزيز كفاءة وشفافية عملية اتخاذ القرار المالي، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة. فهي تمثل الرقابة أداة قانونية وإدارية ضرورية لضمان حسن إدارة الموارد العامة، والحد من الهدر المالي، وتعزيز الثقة المتبادلة بين السلطات العامة والمجتمع. كما تسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال الكشف عن المخالفات وضمان الالتزام بالأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتُعد أدوات الرقابة الحديثة، مثل التدقيق الداخلي والخارجي، والشفافية في عرض البيانات، من الوسائل الفعّالة في إرساء أنظمة مالية منضبطة ومستدامة، تعزز بدورها ثقة المواطنين والمستثمرين بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها التنموية[٤].

وفي ضوء ما تقدم، يتأكد أن تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الدولية ونظيراتها الوطنية ضرورة استراتيجية لضمان فعالية النظام المالي العالمي، إذ يشكل هذا التعاون عنصراً محورياً في الوقاية من الأزمات المالية والحد من آثارها، كما يسهم في ترسيخ بنية مالية داخلية أكثر مرونة واستجابة للأزمات. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا

[1]Giulio Napolitano, The two ways of global governance after the financial crisis: Multilateralism versus cooperation among governments, Intrenational Journal Of constitutionl Law, Volume 9, Issue 2, April 2011, p332.

[٢]محمد الفنيش، المصدر السابق، ص ٢٠١٢.

[3]Giulio Napolitano, The two ways of global governance after the financial crisis: Multilateralism versus cooperation among governments, xford University Press and New York University School of Law,2011,p310. https://academic.oup.com/icon/article/9/2/310/649585

٤د. على مشهدي، م خلف ابراهيم شالش الشمري، المصدر السابق، ص٢١٥.

التنسيق المؤسسي يساهم في تعزيز ثقة بانظام المالي للدولة، ويدعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وفقاً لمعايير الحوكمة المالية الرشيدة. ومن ثم، فإن إرساء شراكة تكاملية مستدامة بين المؤسسات المالية على المستويين الدولي والوطني يعد ضرورة لا غنى عنها لضمان الاستقرار المالي، وتحقيق التوازن الاقتصادي في إطار قانوني منظم ومنسق.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع البحث، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

١- يعتبر القانون الدولي أداة تنظيمية فعالة للوقاية من الأزمات المالية، حيث يعزز مبادئ التعاون بين الدول ويحدد نطاق الالتزامات المترتبة على الدول والمؤسسات المالية الدولية، ويسهم هذا الدور في ترسيخ الشفافية، وتكريس الانضباط المالي، والحد من المخاطر النظامية التي تتجاوز الحدود الوطنية، بما يدعم استقرار النظام المالي الدولي ويُقلل من احتمالية نشوء أزمات مالية ذات طابع عابر.

٢- تسبب الأزمات المالية إلى تداعيات قانونية واجتماعية بالغة، تتمثل في تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية وارتفاع معدلات الجريمة، إضافة إلى تفشي الفقر والبطالة، ما ينعكس ذلك على إضعاف الاستقرار القانوني والمؤسساتي للدولة، مما يهدد سلامة النظام الاجتماعي ويستدعي تعزيز الأطر التشريعية لضمان استدامة الاستقرار والتنمية.

٣- يمارس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً محورياً في الحد من الأزمات المالية من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، ومراقبة السياسات الاقتصادية للدول، وتعزيز الانضباط المالي عبر أدوات الإشراف والإنذار المبكر، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي العالمي.

٤- تواجه فعالية القانون الدولي في الحد من الأزمات المالية عدة معوقات رئيسية، أبرزها محدودية دوره بسبب تمسك الدول بسيادتها، إضافةً إلى ضعف البنية التشريعية والرقابية في العديد من الدول، مما يعيق التطبيق الفعّال لهذه القواعد.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة تحويل المبادئ والمعايير المالية الدولية، وخاصة الصادرة عن المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، من مجرد إرشادات غير ملزمة إلى قواعد قانونية ملزمة عبر اتفاقيات وبروتوكولات دولية، بهدف تعزيز الالتزام القانوني الفعلي.

٢- دعم الدول النامية في تحديث أُطر التشريعات المالية الوطنية، وتعزيز أنظمة الرقابة والإشراف المالي، لضمان التطبيق الفعّال للمعايير الدولية ذات الصلة بالحد من الأزمات المالية أو منعها.

٣- التأكيد على أن امتناع الدول عن الالتزام بالقواعد الوقائية المالية، رغم قدرتها على ذلك، قد يُعد إخلالاً بالمسؤولية القانونية الدولية، ويستوجب مساءلة دولية عند حدوث أزمات تتجاوز آثارها الحدود الوطنية.، الامر الذي يتطلب اقرار قواعد للمسألة في هذا السياق

٤- ضرورة مواءمة التشريعات المالية الوطنية مع قواعد القانون المالي الدولي، من خلال دمج مبادئ الشفافية والانضباط المالي في نصوص قانونية ملزمة، لتحقيق توازن بين الالتزامات الدولية والسيادة التشريعية الوطنية.

المصادر

أولاً: الكتب:

١) إبراهيم محمد صالح نعمو، تدويل مضاهر السيادة – ودوره في حفظ السلم والامن الدولي، ط١، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل، ٢٠٠٩.

٢) سيروان عندنان ميرزا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، العراق، ٢٠١٤.

٣) عبدالمنعم الحسني، العلوم السلوكية نحو منهج المداخل أم موحد الاتجاهان، منشورات بيت الحكمة، سلسلة المادة الحرة رقم ١٣، العراق، ١٩٩٧.

٤) محي محمد مسعد، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

ثانياً: البحوث:

٥) إبراهيم محمود القعود وأ. محمد الكامل شلغوم، دور المؤسسات المالية الدولية " بريتون وودز" في تدويل السيادة ، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة الزراوية ، ليبيا، العدد١٦، ٢٠٢٠.

٦) د. خالد روكان عواد، وآخرون، دور الاصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق٢٠٠٤–٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر لسنة ٢٠٢٣، تحت عنوان" القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة: سُبُل الإصلاح الاقتصادي في العراق".

٧) أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجدانها في التشريع الجرائيري، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد١٣، العدد٠٣٢٠٢١

٨) د موالدي سليم، التعاون المالي والنقدي الإقليمي كآلية لمنع الأزمات وتجنب تكرارها، مجلة اقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة– الجزائر، العدد ١٢ – المجلد ٠١، ٢٠١٥.

٩) د. فالح نغيمش مطر الزبيدي ، د. نسرين مصطفى شرفاني، لأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي: الآثار القانونية والاقتصادية والبدائل الممكنة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد١٤، العدد٥٨، ٢٠١٧.

١٠) د. بوجحيش خالديه، محاظرات في مقياس: المنظمات الدولي الماليه والتجاريه، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، جامعه أبن خلدون– تيارت، كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصاديه، ص ٥٥–٥٦

١١) د. بورزام رمزي، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، بحث منشور على مجلة الجرائرية لقانون الاعمال، المجلد ٠٣، العدد٠٢، ٢٠٢٢.

١٢) د. جاسم المناعي، الازمة الاقتصادية الآسوية– محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لاسواق المالية العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢.

١٣) د. قحطان عبد سعيد، الازمة المالية الاسيوية١٩٩٧.. الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٢١، ٢٠٠٩.

١٤) د. حاج سودي محمد و د. بطيمي حسين، انعكاس الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في الدول المغرب العربي " الجزائر أنموذجاً" ، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، المجلد (٢٣) العدد (٢)، ٢٠٢١.

١٥) د. خالد عليوي العرداوي، القانون بين جمود النص وقابلية التجديد، مجلة الراصد القانونية ، مركز دراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد٢، ٢٠١٨.

١٦) د. زينة صاحب كوزان و م. سلمان كامل سلمان الجبوري، تداعيات الازمة المالية في العراق(الاساباب والمعاجات)، مجلة الرافدين للحقوق، عدد خاص بالمؤتمر الدولي العلمي الاول بين كلية الحقوق جامعة الموصل وكلية القانون جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

١٧) د. رمضان على الشرح، الازمة المالية العالمية –أسابها –آثارها – انعكاستها على الاقتصاد الكويتي، ورقة مقدمة للملتقى الدولى لآفاق الاستثمار "الدورة الثالثة" "معاً لمواجهة التحديات، ٢٠٠٩.

١٨) د. سعيد سلمان عواد و وسن يحي احمد، تأثير صياغة المعايير المحاسبة في الابلاغ عن نتائج الازمات المالية في البئة العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١١٨، ٢٠١٩.

١٩) د. سلكة أسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٠٥، ٢٠١٤.

٢٠) د. علي مشهدي، خلف ابراهيم شالش الشمري، أثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (٧٣)، العدد (٤)، شباط سنة ٢٠٢٥، ص

٢١) د. مهند عجب جنديل، اثر سياسة صندوق النقد الدولي على مبدا عدم التدخل في القانون الدولي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قادسية، المجلد١٦، العدد٤، الجزء الاول، ٢٠٢٤.

٢٢) دفريد كورتل و د كمال رزيف، الازمة المالية : مفهومها، اسبابها وإنعكاساتهاعلى البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العدد٢٠ – أ.

٢٣) سعيدة دريد و محمد لحسن علاوي، دور مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية الدولية : أزمة كوفيد١٩ –نموذجا، مجلة الباحث، المجلد ٢٣(١)/ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٤) محمد الفنيش ، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين، رقم ١٧، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠.

٢٥) مها رياض عمر، تقويم أداء الصندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية، المؤتمر العالمي الدولي: الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان ، ٢٠١٠.

ثالثاً: الرسائل والاطراح الجامعية:

٢٦) طارق سامي حنا خوري، صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة(٢٠٠٩-٢٠١٧) الاردن حالة دراسة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، جامعة شرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٨.

٢٧) هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية – دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦.

٢٨) إيمان حمالوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستر مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، قسم العموم االقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤.

٢٩) وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد- الهندى أنموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٥.

٣٠) د. على شتيوي. دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تركيز الحكم الرشيد في البلدان النامية أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

رابعاً : التقارير الدولية على المواقع الاكترونية:

٣١) مركز صندوق النقد الدولي، بحث متاح على الموقع الالكتورنى الاتية https://www.imf.org/external/np/exr/center/students/hs/think/ara/lessona.pdf تاريخ اخر ١٤م٢/٢٠٢٥.

٣٢) الإقراض من صندوق النقد الدولي، متاح على موقع الالكتورنى الاتية: file:///C:/Users/CLICK/Downloads/howlenda%20(1).pdf تأريخأخر زيارة ٢٠٢٥/٢/١١.

٣٣) البنك الدولي، توسع نطاق أدوات التصدي للأزمات: تمكين البلدان من مواجهة الأزمات المتشابكة، متاح على موقع البنك الدولي الاتية :https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2024/02/01/world-bank-group-expands-its-crisis-toolkit-to-empower-countries-amid-intertwined-crises تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٥

٣٤) صندوق النقد العربي " تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠٢١، ص١٣، متاح على الموقع الالكترونى الاتية: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-163360186232301.pdf تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٥/٢٢.

٣٥) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠١٨، صندوقالنقد العربي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154979171117612.pdf ص١٩.

٣٦) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠١٨، صندوق النقد العربي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154979171117612.pdf ص٢١. تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٣/١٢

٣٧) طاهر منذر رؤوف، مدى التكامل بين الادوار والمهام الرقابية في مكافحة الفساد، هيأة النزاهة دائرة البحوث والدراسات، ٢٠١٩، ص ١٨، بحث متاح على الموقع الاكتروني الاتية: https://nazaha.iq/pdf_up/5374/takamol.pdf تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٥/١٢.

خامساً: المصادر الاجنبية :

1) Carole Pretorius Nico Pretorius, Public Financial Management Reform Literature Review, A Review of PFM Reform Literature. London: DFID,(2008),p1.
2) HOLGER VAN EDEN, POKAR KHEMANI, AND RICHARD P. EMER Y JR., p85.
3) Inci Ötker-Robe Anca Maria Podpiera ,The Social Impact of Financial Crises Evidence from the Global Financial Crisis, Background Paper to the 2014 World Development Report ,2013 p17. https://documents1.worldbank.org/curated/en/498911468180867209/pdf/WPS6703.pdf
4) Johan F.M. Swinnen and Kristine Van Herck ,THE IMPACT OF THE GLOBAL ECONOMIC AND FINANCIAL CRISIS ON FOOD SECURITY AND THE AGRICULTURAL SECTOR OF EASTERN EUROPE AND CENTRAL ASIA, LICOS Centre for Institutions and Economic Performance, Catholic University of Leuven (KUL), Report prepared for UN/IFI Dialogue Meeting on the Social Impacts of the Global Economic and Financial Crisis in Eastern Europe and Central Asia, Almaty, Kazakhstan, December 2009,p4.
5) [1] Jones, Stephany; Ocampo, José Antonio (2009) : The financial crisis and its impact on developing countries, Working Paper, No. 53, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Brasilia.
6) Laura Nordström & Teivo Teivainen (2023) Inclusion of IMF in Eurozone Crisis Management: Legitimacy Through External Expertise and Internal Depoliticisation, Global Society, 37:4, 485-505, DOI: 10.1080/13600826.2023.2183110, p486.
7) Michael Abendschein, Harry Gölz, nternational cooperation on financial market regulation, International Economics and Economic Policy (2021),p787. https://link.springer.com/article/10.1007/s10368-021-00502-9
8) Michael Abendschein, Harry Gölz,liipaid,p790.
9) Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, Financial Crises: Explanations, Types, and Implications. IMF Working Paper Research Department,2013, p5. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Financial-Crises-Explanations-Types-and-Implications-40283
10) The Ex-Post Evaluation of Exceptional Access Under the 2018 Stand-By Arrangement prepared by a staff team of the IMF for the Executive Board's consideration on December 22, 2021. The staff report was completed on December 8, 2021,p1.
11) The role of the International Monetary Fund in preventing and managing crises, Deutsche Bundesbank Monthly Report September 2022,p113.
12) Walter Kegö, Erik Leijonmarck and Alexandru Molcean, Organized Crime and the Financial Crisis Recent Trends in the Baltic Sea Region, Institute for Security and Development Policy, p11. https://www.isdp.eu/publication/organized-crime-financial-crisis-recent-trends-baltic-sea-region/

13) What Is the Role of the IMF and the World Bank? https://open.lib.umn.edu/internationalbusiness/chapter/6-2-what-is-the-role-of-the-imf-and-the-world-bank/

14) *Yussuf A. Aleem, Soft Law: The Optimal Legal Framework for Global Financial Regulation,* Emory Corporate Governance and Accountability Review, volume9 ,lssue1. 2022, p1.

15) Khalid Koser, The Impact of Financial Crises on International Migration: Lessons Learned, International Organization for Migration (IOM) , 2009, p13

16) Alessandra Cancedda, Ecorys Jaromir Hurnik, OG Research Corrado Minardi, Ecorys Jonathan Wolsey, Ecorys Amin Abdella, Ecorys, Mitigating the socio-economic impacts of COVID-19 in Ethiopia, with a focus on vulnerable groups, 2020 p13., https://www.unicef.org/ethiopia/media/3531/file/Policy%20brief%20.pdf .

17) Andrew Guzman, THE CONSENT PROBLEM IN INTERNATIONAL LAW, UC Berkeley Berkeley Program in Law and Economics, Working Paper Series,2011,p21. https://escholarship.org/uc/item/04x8x174 .

18) Charis E. Kubrin, Bradley J. Bartos, Richard McCleary, The debt crisis, austerity measures, and suicide in Greece, Article in Social Science Quarterly · February 2022,p121.

19) Giulio Napolitano, The two ways of global governance after the financial crisis: Multilateralism versus cooperation among governments, xford University Press and New York University School of Law,2011,p321. https://academic.oup.com/icon/article/9/2/310/649585

20) Harry M Makler, Walter L Ness Jr, Challenges national sovereignty in emerging markets, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 42, Issue 5, 2002,p827. https://cdn.sida.se/publications/files/sida61322en-public-financial-management-reform-literature-review.pdf

21) Lessons from World Bank Group Responses to Past Financial Crises, The World Bank Washington,DC.2008,p7. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/ieg_fin_crisis_note.pdf .

22) spending: Delving into the effects in developed and developing countries, p2. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4045209

23) Thanh Cong Nguyen, Vítor Castro, Justine Wood, The impact of financial crises on social spending: Delving into the effects in developed and developing countries, p2. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4045209